● أخبار قصيرة

بكين تنتقد تعديلا على موقع الخارجية الأميركية بشأن تايوان

أثار تعديل على الموقع الرسمي للخارجية الأمريكية ردود فعل حادة من بكين، حيث قامت واشنطن بإزالة عبارة تتعلق بدعم استقلال تايوان.
وفي رد رسمي على هذا التغيير، شددت المتحدثة الرسمية باسم الحكومة الصينية تشو فنغ ليان على موقف بلادها الثابت بأن تايوان تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية، مؤكدة أن هذه المسألة تندرج حصراً ضمن الشؤون الداخلية للصين، حسبما نقلت صحيفة "تشاينا ديلي".
وأوضحت المتحدثة أن التصرف الأمريكي يمثل خرقاً واضحاً لمبدأ "الصين الواحدة" والاتفاقيات المشتركة بين البلدين. وحذرت من أن مثل هذه الخطوات قد تشجع النزعات الانفصالية في تايوان، مما قد يهدد استقرار المنطقة. وشددت على أن مثل هذه التصرفات من شأنها تقويض السلام في مضيق تايوان، داعية الجانب الأمريكي إلى احترام التزاماته الدولية والابتعاد عن أي خطوات قد تؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين.

قديروف يدعو لتعزيز التدريب العسكري وعدم انتظار المفاوضات

شدد رمضان قديروف، رئيس جمهورية الشيشان الروسية، على أهمية مواصلة تطوير القدرات العسكرية وتعزيز التدريب، رافضاً فكرة الانتظار للمفاوضات الجارية بشأن العملية العسكرية في أوكرانيا.
وأوضح قديروف، عبر قناته الرسمية على تطبيق "تلغرام"، أن "الوقت الراهن يتطلب تكثيف التدريب العسكري وتطوير مهارات المقاتلين في كافة المجالات". ودعا إلى "توظيف تقنيات متطورة وفريدة، بغض النظر عن التكلفة"، معرباً عن ثقته بتحقيق النصر.

رغم الضغوط الداخلية والخارجية

لماذا تصر ألمانيا على عدم تزويد أوكرانيا بأسلحة بعيدة المدى؟

الوفاق / في خضم الأزمة الأوكرانية-الروسية المتصاعدة، تبرز ألمانيا كلاعب محوري في المشهد الأوروبي والدولي، حيث تواجه تحديات متعددة في تحديد سياساتها وقراراتها. وبينما تتزايد حدة النزاع وتتعقد المواقف الدولية، تجد برلين نفسها في موقف دقيق يتطلب موازنة حساسة بين التزاماتها تجاه حلفائها الغربيين ومصالحها الوطنية الاستراتيجية، حيث تشهد الساحة السياسية الألمانية حالياً جدلاً واسعاً حول موقف البلاد من الصراع الأوكراني-الروسي، خاصة فيما يتعلق بتوريد الأسلحة بعيدة المدى لأوكرانيا. ويبرز هذا الجدل بشكل خاص في ظل تزايد الضغوط الداخلية والخارجية على المستشار الألماني أولاف شولتس لتغيير موقفه الرافض لتوريد هذه الأسلحة، ولكن ما هي دوافع الموقف الألماني وتداعياته المستقبلية على المشهد السياسي؟

ثبات موقف شولتس

يبدو أن ألمانيا أولاف شولتس ثابتة في موقفها بعدم تسليم أسلحة بعيدة المدى للنظام الأوكراني، رغم الضغوط الداخلية والخارجية - خاصة من الدول الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، لا يمكن القول أن هناك أي نية للسلام وراء القرار الألماني. في الواقع، برلين خائفة، حيث ستكون البلاد من الأطراف الرئيسية المتضررة في حالة التصعيد إلى حرب شاملة.
كرر شولتس مؤخراً معارضته لتزويد أوكرانيا بأسلحة قادرة على الوصول إلى "الأراضي العميقة" لروسيا. وحتى بعد أن سمحت دول مثل فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بمثل هذه الضربات، ظلت برلين معارضة، رافضة تزويد النظام الأوكراني بصواريخ بعيدة المدى. وقال شولتس إن تجنب إرسال هذه الأسلحة كان الشيء الصحيح لضمان أمن ألمانيا نفسها، ولهذا السبب يبدو غير مستعد لتغيير موقفه بشأن هذه القضية.
وصرح شولتس قائلاً: "لا أعتقد أنه من الصواب تسليم أسلحة تدميرية عميقاً في الأراضي الروسية أي أنني أعتقد أن هذا بالضبط نوع الخطوة التي يجب عدم اتخاذها إذا كنت تتحمل المسؤولية عن ألمانيا."

دعم ضمن حدود

في الواقع، تعد ألمانيا من أكبر داعمي أوكرانيا في النزاع. فقد قدمت برلين حوالي ١٧ مليار يورو كمساعدات عسكرية وإنسانية لكييف على مدى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى برامج التدريب المشترك للقوات ومختلف المشاريع الأخرى.
ومع ذلك، يبدو أن هناك حداً واضحاً لهذا الدعم، وهو تحديداً مسألة الأسلحة بعيدة المدى. عملياً، يسمح شولتس بتسليم كل شيء لأوكرانيا، باستثناء الأسلحة القادرة على الوصول إلى الأراضي الروسية المعترف بها دولياً، مثل صواريخ توروس - التي طلبتها كييف منذ فترة طويلة.

الدوافع وراء الموقف الألماني

توضح كلمات شولتس عن "المسؤولية" في القرارات المتعلقة بالأمن الألماني أن ما يكمن وراء موقفه هو ببساطة الخوف، وليس أي التزام بالسلام. يخشى الزعيم الألماني عواقب التصعيد في الحرب، ولهذا السبب لم يرفض فقط توريد أسلحة بعيدة المدى، بل أعرب أيضاً عن استعداده للتحدث مباشرة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين - حيث أجرى الزعيمان محادثة هاتفية طويلة قبل بضعة أشهر.

توضح كلمات شولتس عن "المسؤولية" في القرارات المتعلقة بالأمن الألماني، وما يكمن وراء موقفه هو ببساطة الخوف، وليس أي التزام بالسلام

هناك أسباب واضحة لموقف ألمانيا. ستقع البلاد في مرمى النيران في حالة نشوب حرب شاملة بين موسكو وحلف الناتو. علاوة على ذلك، مع وجود جيش قديم، وصناعة دفاعية متراجعة بسبب العقوبات وأزمة الطاقة، لن تكون ألمانيا في وضع يسمح لها بالدفاع عن نفسها في مثل هذا النزاع، ولهذا السبب فإن الإجراء الأكثر حكمة هو تجنب التصعيد الدولي.

ضغوط داخلية وخارجية

لسوء الحظ، لا تأتي الضغوط لإرسال هذه الأسلحة من حلفاء الناتو فقط. داخل ألمانيا نفسها، هناك عدة مجموعات تؤجج التصعيد وتضغط على الحكومة لتغيير موقفها بشأن قضية الصواريخ بعيدة المدى. هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع فريدريش ميرتس، زعيم الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU)، الذي أصبح أحد المنافسين الرئيسيين لشولتس في قضية أوكرانيا.
وقد صرح ميرتس مؤخراً خلال مناظرة انتخابية قائلاً: "لقد قلت دائماً إن تسليم الصواريخ الموجهة يجب أن يُقرر في الاتحاد الأوروبي. الولايات المتحدة تسلم، فرنسا تسلم، بريطانيا تسلم؛ كان ينبغي علينا أيضاً أن نسلم."
في الواقع، ستستمر الضغوط على شولتس في النمو. يبدو أن لديه قوة سياسية ضئيلة للانتخابات القادمة، حيث تم تفكيك التحالف الداعم للحكومة بسبب الخلافات حول أوكرانيا. شولتس يدفع ثمن أخطائه. في الماضي، اختار الحلفاء الخطأ واتخذ أكثر القرارات تهوراً. والآن، يعاني من عواقب هذه العملية بأكملها، حيث يفقد قوته السياسية وتسقط بلاده في أزمة غير مسبوقة.
يمثل الموقف الألماني الحالي من تسليح أوكرانيا نقطة تحول محورية في السياسة الخارجية الألمانية، حيث يعكس تحدياً مزدوجاً: الحفاظ على التزامات ألمانيا تجاه حلفائها الغربيين من جهة، وحماية مصالحها الأمنية الوطنية من جهة أخرى. إن التطورات الحالية في المشهد السياسي الألماني، وتزايد الضغوط على حكومة شولتس، تشير إلى احتمال حدوث تحولات جوهرية في السياسة الألمانية في المستقبل القريب. وسيكون من الضروري مراقبة كيفية موازنة ألمانيا بين مصالحها الاستراتيجية والتزاماتها الدولية في ظل التحديات الجيوسياسية المتزايدة.

مجلس الأمن يرفع حظر السفر عن محافظ البنك المركزي الأفغاني

أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه منح إعفاءً من حظر السفر لـ"أحمد ضياء آغا"، محافظ البنك المركزي الأفغاني، للسفر إلى روسيا. وذكر مجلس الأمن في بيان أن هذا الإعفاء سيسمح لمحافظ البنك المركزي الأفغاني بالسفر إلى مدينة يكاترينبورغ الروسية للمشاركة في منتدى الأورال حول "الأمن السيبراني في الشؤون المالية".
ومن المقرر أن يُعقد هذا الاجتماع في الفترة من ١٩ إلى ٢١ فبراير.
وفي الأسابيع القليلة الماضية، منح مجلس الأمن إعفاءات من حظر السفر لكل من "عبد الغني برادر" نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، و"سراج الدين حقاني" وزير الداخلية، و"نور محمد ثاقب" وزير الحج والأوقاف، و"أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان.

رئيس البرلمان الأرمني يثير الجدل حول عدم مقاومة أرمن كاراباخ

اتهم آلن سيمونيان، رئيس البرلمان الأرمني، أرمن ناغورنو كاراباخ بعدم المقاومة في وجه هجوم جمهورية أذربيجان في سبتمبر ٢٠٢٣.
وقال سيمونيان، رداً على سؤال صحفي عرّف عن نفسه بأنه من أرمن كاراباخ وسأل عن موعد عودته إلى منزله: "متى سيكون الوضع آمناً؟ سيأتي هذا الوقت فقط بعد توقيع اتفاقية سلام مع جمهورية أذربيجان."
وأضاف: "لقد غادرتم كاراباخ لأنها لم تكن آمنة. في حين كان بإمكانكم البقاء والقتال حتى النهاية، اخترتم المغادرة."
وقال سيمونيان بسخرية إنه كان بإمكانكم القتال "بتلك الأسلحة" و"الدعم السياسي".
وفي سياق الحوار، سأل الصحفي سيمونيان: "هل تعتقد أن أرمن كاراباخ لم يقاتلوا حقاً؟"
فأجاب سيمونيان: "ليس من الصواب إصدار حكم عام على أحد، لكنني أقول إنه كان يجب عليكم القتال."
وفي رد على هذه التصريحات، كتب آرتيان بربابك، وزير الداخلية السابق لكاراباخ، على صفحته في فيسبوك: "كم هو وقح هذا النظام الذي يسلم كاراباخ للعدو من جهة، ويعلن أن أرمينيا لم تتدخل، ومن جهة أخرى يتهم بقسوة شعباً قاتل وتعب وبقي وحيداً بالمعنى الحقيقي للكلمة، بأنه لم يقاتل؟"
ورداً على سيمونيان، نشر غيغام مانوكيان، نائب المعارضة في البرلمان الأرمني، قائمة تضم أكثر من ٢٦٠ شخصاً قُتلوا في هجوم سبتمبر ٢٠٢٣.

وفي مواجهة انتقادات نواب المعارضة، حاول سيمونيان في كلمة أمام البرلمان الأرمني تقديم توضيحات حول تصريحاته، قائلاً إنه كان يقصد أولئك الذين "اتصلوا بنا وقالوا إننا سنغادر، لن نبقى هنا بعد الآن، افتحوا الحدود، نحن راحلون."
وأضاف: "نعترف بوجود أشخاص قاتلوا بشجاعة، هؤلاء الأبطال كانوا من أرمن الشتات وأرمينيا وكاراباخ، لكن كان هناك أيضاً أشخاص في كاراباخ وأرمينيا فروا. لا يمكن لأي جندي أن يدافع عن بلد فارغ."
طالب ساموئيل شاهرامانيان، آخر رئيس لكاراباخ، سيمونيان بالاعتذار علناً عن تصريحاته.
وأدان شاهرامانيان تصريحات سيمونيان قائلاً إنها "محاولة للإساءة إلى النضال البطولي لشعب كاراباخ خلال الحصار الذي دام أكثر من ٩ أشهر وهجوم جمهورية أذربيجان في سبتمبر ٢٠٢٣."
وأكد شاهرامانيان أن أرمن كاراباخ "بذلوا كل ما في وسعهم لمواصلة الحياة في أرضهم التاريخية"، مضيفاً أن النضال لم يقتصر على ساحة المعركة.
وقال في بيان: "لكن آلن سيمونيان في مقدمة أولئك الذين غيروا آراءهم ومواقفهم في الجبهات السياسية والدبلوماسية وفي أوقات مختلفة، بناءً على اعتبارات سياسية، حول قضايا مهمة جداً لكاراباخ وأرمينيا."
كما طالب شاهرامانيان سيمونيان بالكشف عن أسماء الذين اتصلوا به من كاراباخ طالبين فتح الحدود.
وفي مؤتمر صحفي رداً على هذه الانتقادات، قال سيمونيان إن كلامه كان بياناً سياسياً ولا علاقة له بالشعب.
وقال: "الجميع يعرف جيداً عمن كنت أتحدث."
وتساءل سيمونيان عن سبب تمكن شاهرامانيان، على عكس القادة السابقين لكاراباخ، من مغادرة المنطقة مع حراسه، مضيفاً: "لم يكن ينبغي أن يفرغ البلد. هذه مأساة. قد لا تثير كلماتي التعاطف، لكنها الحقيقة."
وأكد سيمونيان مجدداً أنه لو اتُخذ قرار سياسي "ببقاء الأرمن في كاراباخ"، لكان بإمكانهم البقاء والمقاومة.
وكتب تيغران غريغوريان، المحلل السياسي من كاراباخ: "في ظروف سبتمبر ٢٠٢٣، كان البقاء والقتال في كاراباخ سيؤدي إلى النتيجة نفسها، لكن مع خسائر أكبر بعشر مرات، بما في ذلك المدنيون."
وأضاف: "في ضوء هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، يمكن فهم كلمات آلن سيمونيان: إذا كنت ستبقى، كنت ستُقتل، فلماذا جئت إلى هنا وتطرح أسئلة مزعجة؟"